



مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الرابع - العدد الثاني

الجزء الأول

1447 / 01 / 07 هـ - 2025 / 07 / 02 م

علمية - ربيعية - محكمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحررة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي أ.د. زكريا ظلام أ.د. عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو أ.د. أسامة اختيار د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د. أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د. عبد القادر الشيخ
أ.د. ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القائلش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلة علمية محكمة فصلية، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلمية.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلمية المحكمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلمية.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

البريد الإلكتروني: journal@uoaleppo.net

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

- ١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.
- ٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.
- ٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.
- ٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث (والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا) إلى اللغة الإنكليزية.
- ٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغتين العربية والإنكليزية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.
- ٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7).
- ٧- يلتزم الباحث بألا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.
- ٨- ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكم ثالث في حال رفضه أحد المحكمين.
- ٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.
- ١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.
- ١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.
- ١٢- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

٧	نظرية الغاية تبرر الوسيلة بين الفكر الغربي "ميكافيلي" والشرعية الإسلامية.....	أ. عبد الرزاق العبيد
٢٥	دور الفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية.....	أ. عامر صالح الدرويش د. محمد رشيد
٥١	التأثيرات الفنية بين مصر وسورية في العصر البرونزي الوسيط.....	أ. علي اللانقاني د. عدنان مامو
٧٩	قاعدة "الدفع أهون من الرفع" وتطبيقاتها في درء تعسف السلطة قبل وقوعه.....	أ. عمار حسان الدبان د. محمد كتوع
١١١	التحليل المكاني لاستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة إدلب للمدة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٣.....	أ.محمد خالد الصبيح د. جهاد حجازي
١٣٥	أثر المخصبات العضوية في تحسين المواصفات النوعية لثمار العنب (صنف شامي أبيض).....	أ. أحمد الأحمد أ. د. عماد الخطاب
١٥٥	دراسة الخواص الفيزيائية والكيميائية لبعض أصناف.....	أ. محمد الفياض أ.د. عماد الخطاب
١٨١	تطوير خوارزمية LSTM لتحسين دقة تنبؤات هطول الأمطار.....	أ. محمد الفياض أ.د. عماد الخطاب
١٩٩	الارتباط الوظيفي لدى العاملين في جامعة حلب في المناطق المحررة دراسة ميدانية.....	أ. نجمة عبد الغني د. محمود عريض
	المهارات الاجتماعية المتضمنة في مادة اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي في شمال	
٢٢٧	غرب سورية.....	آ. صفاء جمال محمد جمعة د. حسام إبراهيم أ. د. عماد برق
٢٦٥	رؤيا سليم زنجير في ديوان (القادمون الخضر).....	آ. فاطمة غنوم د. محمود المصطفى
٢٨٣	عناصر القصّة الفكاهيّة في رسالتيّ المعريّ (الغفران والملائكة).....	أ. عبد الرحمن عمر د. محمد رامز كورج

دور الفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية
2002م _ 2023م

إعداد

أ. عامر صالح الدرويش د. محمد رشيد

ملخص البحث:

هدف هذا البحث هو التعرف على دور الفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال التركيز على دور هذه الفواعل في عملية صياغة السياسة الخارجية التركية، وهل يمكن أن يكون لها تأثير مباشر كتأثير المؤسسات الرسمية؟ أم أن هذا التأثير يكون بشكل غير مباشر وذلك على اعتبار أن عملية صياغة السياسة الخارجية للدول هي من العمليات الدقيقة والمعقدة التي تمر بمراحل عدة حتى تصل إلى مرحلة التنفيذ.

وعلى اعتبار أن الهدف الأول من السياسة الخارجية هو الحفاظ على المصلحة القومية للدولة، عملت على دراسة أثر كل من هذه الفواعل على السياسة الخارجية التركية، وذلك كون السياسة الخارجية التركية تحظى باهتمام العديد من الباحثين، وهي من أكثر المواضيع التي تثار حولها التساؤلات سواء على الساحة الإقليمية أم الساحة الدولية.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، فواعل السياسة الخارجية، صناعة القرار، صناعة السياسة الخارجية.

The Role of New Non-Governmental Actors in Shaping Turkish Foreign Policy (٢٠٢٣-٢٠٢٢)

Prepared by:

Amer Saleh Al-Darwish

Dr. Mohammed Rashid

Abstract:

This research aims to explore the role of new non-governmental actors in shaping Turkish foreign policy, with a particular focus on their involvement in the foreign policy-making process. The study investigates whether these actors can exert direct influence comparable to that of governmental institutions, or if their impact remains indirect—given that the formulation of a state's foreign policy is a delicate and complex process that undergoes multiple stages before reaching implementation. Recognizing that the primary objective of foreign policy is to safeguard the national interest of the state, this study examines the influence of each of these actors on Turkish foreign policy. Turkish foreign policy has garnered the attention of numerous scholars and remains one of the most frequently debated topics both regionally and internationally.

Keywords: Foreign Policy, Foreign Policy Actors, Decision-Making, Foreign Policy-Making.

● مقدمة البحث:

يعدّ موضوع السياسة الخارجية أحد أهم المواضيع في العلاقات الدولية، فهو يساعد على فهم السلوك الخارجي للدولة من خلال تفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي، حيث يسعى صناع السياسة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بشكل يتماشى مع السياسة الداخلية للدولة، ومع تعدد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العامة في النظام الدولي زاد تعقيد السياسة الخارجية، حيث لم تعد عملية صنع السياسة الخارجية حكراً على الدولة فقط، بل أصبحت مطلوبة وبقوة إلى إشراك إلى جانب الدولة العديد من الفواعل غير الرسمية كالأحزاب السياسية ومراكز الأبحاث والدراسات، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني... إلخ.

ونظراً لتعدد الفواعل المساهمة في صنع السياسة الخارجية التركية، سيكون التركيز في هذه البحث على دور الفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية، التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير بعملية صياغة السياسة الخارجية التركية، بما يحقق أهداف وأولويات السياسة الخارجية التركية.

● مشكلة البحث:

مع نهاية القرن العشرين وتنامي دور الدولة على المستوى الوطني والمستوى الدولي ونتيجة لتعدد المصالح داخل الدولة ظهر إلى جانب الدولة العديد من الفواعل التي أصبحت تأخذ مكاناً مهماً في الدولة، نظراً لما تؤديه من دور فعال سواء على الصعيد الداخلي أم الصعيد الدولي في عملية صنع السياسة الخارجية والتأثير على صناع القرار فيها، وقد أطلق على هذا النوع من الفواعل اسم الفواعل غير الرسمية، وبناء على ذلك وبما أن السياسة الخارجية التركية تعدّ من المواضيع المهمة التي أثارت جدلاً على مستوى الساحة الدولية فسوف نقوم بدراسة أثر هذه الفواعل الجديدة غير الرسمية على السياسة الخارجية التركية، وتنفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة، هي:

- 1_ كيف تتم عملية صناعة السياسة الخارجية؟ وما أبرز فواعلها؟
- 2_ ما تأثير الفواعل غير الرسمية في عملية صناعة السياسة الخارجية؟
- 3_ هل أسهمت الفواعل الجديدة غير الرسمية في تقليص دور الفواعل الرسمية في صناعة السياسة الخارجية التركية؟

• أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث هو تناول دور الفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية، ومعرفة مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه في عملية صنع القرار فيها، وقد قام الباحث باختيار السياسة الخارجية التركية لقياس ذلك الأثر، وتهدف هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف الآتية:

- 1_ التعرف على تأثير الفواعل الجديدة غير الرسمية في عملية صناعة السياسة الخارجية التركية، ومدى هذا التأثير الذي تسهم به من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- 3 - تحديد الدور الأساسي الذي تلعبه الفواعل الجديدة غير الرسمية في عملية صناعة السياسة الخارجية التركية.

• فرضيات البحث: ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- 1 - يزداد تأثير الفواعل غير الرسمية على عملية صياغة السياسة الخارجية كلما كانت تلك الفواعل في حالة استقلال تام عن الحكومة.
- 2 - إن السبب الرئيس في اشتراك الفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية يعود إلى تزايد حجم مشكلات الدولة على الصعيد الداخلي، ما استوجب ذلك اللجوء إلى الأسلوب التشاركي في صياغة السياسة الخارجية.

• أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية الفواعل الجديدة غير الرسمية ودورها في صياغة السياسة الخارجية التركية، والأثر الذي يمكن أن تحدثه من خلال الأدوار التي تلعبها من في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية.

• منهج البحث:

للوصول إلى أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمد الباحث على المناهج الآتية:

- 1 - **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد على المنهج التاريخي في هذه الدراسة كونه يتناسب مع هذا الموضوع، وذلك من خلال دراسة مراحل تطور كل من السياسة الخارجية التركية والفواعل الجديدة غير الرسمية التي تسهم في عملية صناعة السياسة الخارجية التركية.

• حدود البحث:

حدود موضوعية: (الفواعل الجديدة غير الرسمية - السياسة الخارجية التركية).

الحدود الزمانية: تم التطرق لنماذج على الفترة الممتدة بين عامي (2002 - 2023)، لأن هذه الفترة شهدت تأثيراً ملحوظاً للفواعل الجديدة غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية التركية.

• الدراسات السابقة:

1- دراسة (بن سليمان عمر، 2017) بعنوان: "الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها على السياسات الاجتماعية"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الفواعل غير الرسمية على السياسات الاجتماعية من خلال تقييم مدى فعالية وكفاءة الفواعل غير الرسمية بالاستناد إلى طبيعة العلاقة بين الدولة وتلك الفواعل، وهل يمكن تحقيق التكامل بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية، وكان من أهم النتائج التي وصلت إليها أن: الشراكة تتحقق بين مختلف الفواعل، ولاسيما الفواعل غير الرسمية عندما تعجز الأجهزة الحكومية والهيئات المحلية عن تلبية احتياجات المجتمع ما يستدعي ذلك توحيد الجهود والخبرات بين مختلف الفواعل في سبيل صياغة السياسات الاجتماعية.

2- دراسة (الفيتوري صالح السطي، 2022) بعنوان: "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة مؤسسات المجتمع المدني نموذجاً"، هدفت الدراسة إلى تحديد الدور المحور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة، والكشف عن العلاقة بين هذه المؤسسات وصانعي السياسة العامة، ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في توجيه السياسات العامة للدولة.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها هي: لا وجود لنظام سياسي ديمقراطي دون وجود قدر كاف من مشاركة الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة للدولة، لأن هذين العنصرين عند اجتماعهما معاً يقدمان الدليل العملي على الاستقلال الفردي والجماعي ويحققان الحكم الرشيد، ويعّدان كذلك نوعاً من المشاركة السياسية للأفراد والجماعات في قيادة وتدبير أمر الدولة.

3- دراسة (محمد ياس خضر، 2020) بعنوان: "السياسة الخارجية الفواعل والدوائر": هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المؤسسات الرسمية والمؤسسات والتيارات غير الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة هي: أن تأثير المؤسسات الرسمية التركية على السياسة الخارجية يتفاوت من مؤسسة إلى مؤسسة، وتعد المؤسسة العسكرية من أكثر المؤسسات

تأثير في السابق على السياسة الخارجية التركية، ولكن الإصلاحات الدستورية الأخيرة التي قام بها حزب العدالة والتنمية قللت من سطوة المؤسسة العسكرية ليصبح دور المؤسسة الرئاسية ورئاسة الوزراء واضحاً ومؤثراً في السياسة الخارجية التركية، لذلك فقياس تأثير أي مؤسسة من المؤسسات الرسمية أصبح واضحاً في سياسة تركيا الخارجية ولم يعد يخضع لمزاجيات معينة.

4 - دراسة (سلمى الشيباني، 2015) بعنوان: "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية. وكان من أهم النتائج التي وصلت إليها أن تأثير الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية يختلف من فاعل إلى آخر، وذلك حسب الدوافع التي تدفع كل فاعل سياسي للتدخل بالسياسة الخارجية.

مفهوم السياسة الخارجية:

تعريف السياسة الخارجية.

من خلال التأمل في التعريفات الواردة في الدراسات العلمية الخاصة بالسياسة الخارجية نجد أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف ثابت للسياسة الخارجية، فالبعض يذهب إلى تعريف السياسة الخارجية تعريفاً لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، ومن الأمثلة على ذلك التعريف الذي يعرف به **ربيع حامد** السياسة الخارجية حيث يعرفها بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية". (سليم، ١٩٩٨، صفحة ٧)

هذا التعريف يعدّ النشاط الخارجي للجماعة أو التعبيرات الذاتية الخارجية للجماعة بشكلها الحضاري على أنها تندرج تحت مسمى السياسة الخارجية بشكلها الواسع، وبناء على ذلك يكون مجال السياسة الخارجية هو النشاط الخارجي للدولة أو غيرها من الوحدات الدولية، ولكن يشترط في هذا النشاط أن يكون مرتبطاً بأهداف عامة للدولة.

وفي حال عدم توفر هذا الشرط لا يمكن اعتبار هذا النشاط سياسة خارجية، فالسياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف إضافة إلى الأنشطة، ثم إن اعتبار جميع أشكال النشاط الخارجي على أنها سياسة خارجية يجعلنا غير قادرين على وضع حدود منهجية للسياسة الخارجية.

وهناك من يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الاختبار المتبعة مع المشكلات، ومن الأمثلة على ذلك التعريف الذي يقدمه كل من **فيرس وسنايدر** حيث يعرفان السياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل

مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها". (سليم، ١٩٩٨، صفحة ٧).

ولكن هذا التعريف لم يستطع التمييز بشكل واضح ودقيق بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضاً تعدّ مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف والاختيار، ومن ناحية أخرى يميل بعض الدارسين للسياسة الخارجية إلى المرادفة بينها وبين بعض أجزاء تلك السياسة، حيث إنه لا يضع في حسبانته أن بعض الأهداف الخارجية قد تظل مجرد رغبات لا تترجم بالضرورة إلى سلوكيات محددة في البيئة الخارجية، فالهدف لا تكون له قيمة في السياسة الخارجية ما لم تعمل الوحدة الدولية على تعبئة مواردها لتطبيق ذلك الهدف، إضافة إلى ذلك إن السياسة الخارجية تتضمن ما هو أكثر من مجرد الأهداف.

ومع ذلك هناك اتجاهات في السياسة الخارجية تعرف السياسة الخارجية على أنها مرادفة لأهداف الدولة في المحيط الخارجي ومن هذه الاتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور محمد السيد سليم، إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرمجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"، (محمد، ٢٠١٦).

من خلال التأمل في هذا التعريف نجد أنه قد شمل أبعاد السياسة الخارجية المتمثلة بالوحدانية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية، وهذه الخصائص من أهم الخصائص التي تميز السياسة الخارجية، لكن هذا التعريف جعل السياسة الخارجية مجرد برنامج مرسوم ومحدد الأهداف، ما جعلها معزولة عن تأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية، وذلك كون السياسة الخارجية ليست فقط مجرد برامج أو تحديد لأهداف معينة، بل هي مزيج من سلوكيات عديدة لصناع القرار في الدولة وتفاعل صناع القرار مع البيئتين الداخلية والخارجية.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه تشارلز هيرمان الذي عرف السياسة الخارجية بقوله: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبناها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية"، (محمد، ٢٠١٦).

وقد ذهب في تأييد هذا الطرح المفكر ريتشارد سنايدر من خلال دراسته للسياسة الخارجية حيث

اهتم بالبعد الإدراكي لصانع القرار، حيث يرى أن الدولة تتحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمية، ثم إن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة. (محمد، ٢٠١٦)

انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصرها السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه، وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار وأشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار، إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يسهم في توجيه السياسة الخارجية، لكن السياسة الخارجية نشاط موجه للبيئة الخارجية، وهي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

مع ذلك يمكن القول إن سلوك صانع القرار مهم في السياسة الخارجية، بل مؤثر فيها، ولكن يبقى النشاط والأهداف جوهر السياسة الخارجية.

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

هذا الاتجاه يرى أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانع القرار في الدولة، وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

كما عرف موديلسكي السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال: "السياسة الخارجية نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان من الأنشطة: المدخلات والمخرجات"، (محمد، ٢٠١٦).

ويعرفها كذلك مارسيل ميرل بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"، (محمد، ٢٠١٦).

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلت أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، كما أن السياسة الخارجية للدول ليست موجهة فقط للدول وإنما موجهة لجميع فواعل النسق الدولي، إضافة إلى ذلك فالسياسة الخارجية ليست دوماً عبارة عن نشاط، فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية لا تعبر دائماً عن نشاط تقوم به الدول، ولتجنب الانتقادات التي وجهت لمن قال بأن السياسة الخارجية عبارة عن نشاط ذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى تفسير السياسة

الخارجية بأن المقصود بالأنشطة هو السلوكيات والتصرفات، ومثال على ذلك تشارلز هيرمان الذي عرف السياسة الخارجية بأنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية، التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون، يقول: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية". (سليم، ١٩٩٨، صفحة ٩).

ومن التعريفات المعاصرة للسياسة الخارجية تعريف والتر كارلسنيس الذي خلص إليه في مصنفه "التحليل المقارن للسياسة الخارجية"، حيث عرفها على أنها "تلك الأعمال والقرارات التي يعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، ويوجهونها بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات". (مرعي، ٢٠١٨، صفحة ١٠٠).

وقد عرف إسماعيل صبري مقلد السياسة الخارجية بأنها: "الملاءمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة وتحاول الحصول عليه من خلال الآخرين، وما تتيحه معطيات الوضع الدولي القائم وظروف هذا الواقع". (مقلد، ٢٠١٣، صفحة ١٥).

تعريف إجرائي للسياسة الخارجية: مجموعة من البرامج يضعها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، تكون محكمة التخطيط ومحددة الأهداف من أجل تحقيق أهداف الوحدة الدولية في الخارج والتأثير على سلوكيات الدول الأخرى من خلال الاتصالات الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي.

مراحل صنع السياسة الخارجية:

تعدّ عملية صناعة السياسة الخارجية من العمليات المعقدة والمتشابهة، وذلك بسبب مرور هذه العملية بمجموعة من المراحل والخطوات، فصانع القرار يتبع مجموعة من المراحل الأساسية الهادفة إلى صياغة سياسة خارجية، تكون هذه السياسة دقيقة وشاملة وتتمثل هذه المراحل في: (شيباني، ٢٠١٤ - ٢٠١٥، صفحة ١٦).

1_ مرحلة تحديد الهدف: وفيها يتم وضع أهداف السياسة الخارجية بشكل يتطابق مع المصالح الوطنية وترتيبها وفق سلم الأولويات.

2_ مرحلة جمع المعلومات وتفسيرها: بعد تحديد أهداف السياسة الخارجية يصبح من الضروري جمع المعلومات الأساسية عن قدرات وسياسات واستراتيجيات الآخرين، ويتم جمع المعلومات من المصادر المتاحة كالمعلومات التي تجمع من الجرائد أو عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الوطنية الخاصة بجمع المعلومات مثل: جمع المعلومات عن طريق الإنترنت.

ورغم أن المعلومات تعدّ مهمة لكنها غير كافية، فلا بد أن تكون هذه المعلومات مفسرة بدقة حتى تسهل على صناع القرار وضع قرارات تتلاءم مع أهداف السياسة الخارجية.

3_ صياغة البدائل: يكون ذلك بعد تحديد أهداف السياسة الخارجية وجمع المعلومات اللازمة، تأتي عملية البحث عن البديل المناسب والأفضل للوصول إلى الهدف، وذلك من خلال تحديد مجموعة من البدائل والخيارات المتوفرة أمام صناع القرار من أجل اختيار البديل المناسب.

4_ مرحلة التخطيط والبرمجية (تقييم البدائل): في هذه المرحلة يقوم صناع القرار في السياسة الخارجية بدراسة جميع البدائل المتاحة، وذلك من خلال تكاليف وأرباح كل بديل والمدة التي سيستغرقها، وذلك من أجل اختيار البديل الأنسب لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

5_ مرحلة اتخاذ القرار وإعلانه: هذه الخطوة تعدّ من أهم الخطوات في بناء السياسة الخارجية، حيث يتم على أثرها اختيار البديل المناسب واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك مع ضرورة الإعلان الفعلي للقرارات المتخذة وتفسيرها، في سبيل كسب تأييد الرأي العام.

6_ مرحلة تنفيذ القرار: في هذه المرحلة تقوم الدولة بتنفيذ سياستها الخارجية وتجسيدها على أرض الواقع وفق الإمكانيات المتاحة.

7_ مرحلة المراقبة والتقييم: إن عملية صناعة السياسة الخارجية لا تنتهي بمجرد تنفيذها، بل لابد من المراقبة المستمرة للطريقة التي تنفذ من خلالها السياسة الخارجية، والعمل على تقييمها من أجل اكتشاف النقائص والاختلالات التي تقع في عملية تنفيذ تلك السياسة وكذلك معرفة مدى تحقيقها للنتائج.

مراحل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

إن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لا تشترط وجود عائق حتى يكون هناك اتخاذ قرار، فقد يحدث أمر مفاجئ يستدعي هذا الأمر من صانعي القرار في السياسة الخارجية اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتناسب مع الحدث خاصة إذا كان هذا الحدث ذا طابع إيجابي، وذلك في سبيل تحقيق الهدف المنشود.

وقبل البدء في دراسة عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لابد من تعريف عملية اتخاذ القرار.

تعريف عملية اتخاذ القرار:

تعرف بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار

لتفضيل اختيار معين، أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة"، (مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، ١٩٨٢، صفحة ١٤٨).

وتعرف أيضاً بأنها: "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنوعة، ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو لتفادي نتائج غير مرغوب فيها"، (البخاري، ٢٠٠٩).

بعد تعريف عملية اتخاذ القرار لابد من الحديث عن المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار وهي:

أولاً: إدراك صانع القرار للمشكلة:

إن إدراك صانع القرار هو ظاهرة تتحصل في رؤية متخذ القرار لهذا الحافز، هل يشكل تحقيقاً لأهدافه أو لا يشكل؟ وتتم عملية الإدراك لدى صانع القرار عن طريق المعلومات التي يحصل عليها من جمع المعلومات المختلفة.

قد يدرك صانع القرار الموقف بصورة خاطئة، وذلك نتيجة للمعلومات التي يلجأ إليها، بسبب عوامل كثيرة منها نظامه العقدي، وخصائصه الشخصية، أو بسبب تنقل المعلومات التي تمر بمراحل مختلفة حتى تصل إليه، لهذا يختلف إدراك صانع القرار للموقف، عن حقيقة الموقف كما هو، والمهم أنه بعد إدراك صانع القرار للموقف، واقتناعه بأنه يشكل تحدياً لهدفه ينتقل إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة تعريف الموقف. (الكفارنة، ٢٠٠٩، صفحة ١٨).

ثانياً: مرحلة تعريف الموقف:

يقصد بتعريف الموقف دراسة المشكلة وتحليلها من جميع أبعادها وتحديد مدى تأثيرها على مصالح الدولة، ويتم ذلك عن طريق تفسير المعلومات التي ترد عنها، وهنا أيضاً تلعب الخصائص الشخصية دوراً بارزاً، إذ يتم تفسير المعلومات عن طريق تصور صانع القرار الذاتي للموقف، وإدراكه له، (الحديثي، ١٩٨٢، صفحة ٦٥).

ثالثاً: مرحلة تحديد البدائل واتخاذ القرار:

وتأتي هذه المرحلة بعد مرحلة تعريف الموقف، حيث يتم من خلال هذه المرحلة تحديد البدائل المناسبة عن طريق النظر في البدائل المنظورة لصانع القرار، لأن هناك بدائل غير منظورة له، وهذا يرجع إلى عدة أمور تؤثر في عملية البحث في جمع البدائل، مثل غموض الموقف بسبب عدم توفر المعلومات الكافية، وكذلك معتقداته وخصائصه الشخصية التي تجعله يركز في عدد محصور

من البدائل، أو ضيق الوقت وعنصر المفاجأة، (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ١٩٩١، صفحة ٣٧٨).

وبعد تحديد بديلين أو أكثر من البدائل تتم عملية مقارنة النتائج المترتبة على كل منها، ثم يتم اختيار ما يراه صانع القرار مناسباً، ولكن هذه العملية لا تعدّ من العمليات السهلة بل هي بالغة الصعوبة والتعقيد، حيث يجب ملاحظة الأطراف التي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر بنتائج القرار، فضلاً عن إمكانية النجاح أو الفشل، وذلك استناداً إلى القدرة على التنفيذ أو عدم القدرة، كما أنه يصعب معرفة النتائج التي قد تحدث نتيجة اتخاذ القرار.

رابعاً: مرحلة تنفيذ القرار:

تعدّ هذه المرحلة هي المرحلة التي يتم فيها نقل القرار من المرحلة النظرية إلى الحالة العملية، حيث إنه من خلال هذه المرحلة يتم سلوك السياسة الخارجية لصانع القرار، ويتم بعد ذلك العمل على تنفيذ القرار بطرق عديدة من هذه الطرق، مثل الدبلوماسية أو استخدام الأدوات الدعائية وغيرها من الأدوات، ويتوقف نجاح تنفيذ القرار على عوامل عدة، هي:

- ١- العمل على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب في سبيل مواجهة الموقف.
- ٢- يجب أن يكون هناك أجهزة تنفيذية تتميز بالكفاءة العالية.
- ٣- يجب أن تكون وسائل التنفيذ متناسبة مع الهدف.
- ٤- يجب أن يكون هناك مرونة عالية يمكن من خلالها مواجهة المتغيرات التي قد تطرأ بعد تنفيذ القرار.

خامساً: التغذية الاسترجاعية:

ويقصد بهذه المرحلة أنه يجب أن يكون هناك تدفق للمعلومات باتجاه جهاز اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، تكون هذه المعلومات متعلقة بالنتائج الناتجة عن الفعل الأول، بحيث يمكن استعمال هذه المعلومات في تقييم الأفعال اللاحقة، أي رد الفعل اللاحق للفعل الأول، وقد يكون رد هذا الفعل إيجابياً أو سلبياً، وهذا الأمر يعود إلى الفعل الأصلي الذي تم ممارسته في سبيل نجاح أهداف الدولة.

الفواعل الرسمية المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية التركية.

يتوقف حجم التأثير الذي تمارسه الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية على مسألتين أساسيتين،

هما (خضر، السياسة الخارجية_ الفواعل والدوائر، ٢٠٢٠):

المسألة الأولى: التوصيف الدستوري لهذه المؤسسة وحجم الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور.

المسألة الثانية: تتعلق بالشخصية القائمة على هذه المؤسسة وقدراتها الذاتية وشخصيتها الكاريزمية الفاعلة والمؤثرة، وبالحديث عن السياسة الخارجية التركية، كانت منذ التأسيس محكومة بالتوجهات التي وضعها مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك، وبعد وفاة أتاتورك أصبحت السياسة الخارجية التركية محكومة بتوجهات المؤسسة العسكرية والمؤسسات الحكومية الرسمية التي نصبت نفسها حارساً للمبادئ الكمالية، وقد كانت هذه المؤسسات أو التيارات تحرص على بقاء السياسة الخارجية تحت سيطرتها، كونها ترى أن السياسة الخارجية هي التي تعكس هوية الدولة التركية في الخارج.

وقد استمرت تركيا على هذه الحال حتى مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 من خلال الانتخابات التي مكنته من تشكيل الحكومة بأغلبية، حيث مكّنه ذلك من تمرير وتعديل كثير من القوانين ونقل السياسة الخارجية التركية من مرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق، وبناء على ذلك نجد أن المؤسسات الرسمية التركية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية التركية، ويمكن لنا الحديث عن أهم هذه المؤسسات، وهي:

(1) الرئاسة والأمن القومي:

يعدّ الرئيس هو الذي "يحدد سياسات الأمن القومي ويتخذ التدابير اللازمة وذلك حسب المادة 104 المعدلة"، (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ٢٠)، بينما تكون مهمة مجلس الأمن القومي حسب المادة 118 التي تم تعديلها تقديم التقارير للرئيس وإعلان الطوارئ في بعض الولايات أو في جميع أنحاء البلاد لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، ويحق للرئيس إصدار مراسيم رئاسية بخصوص مختلف القضايا المتعلقة بالحكم، "بينما يختص البرلمان بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته من اختصاص البرلمان"، (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ٢٠).

وقد شهدت تركيا في 16 أبريل/ نيسان 2007 استفتاءً شعبياً، أفضى ذلك إلى إقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء داخل تركيا (85,46 %) بينما كانت نسبة المشاركين في الخارج (46,95)، وبناء على هذه الأصوات تم إقرار تعديلات دستورية كان أبرزها: (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ٣٨١).

• يلغى منصب رئيس الوزراء، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع

الدستور.

- رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600.
 - ولاية رئيس الدولة خمس سنوات، ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين.
 - رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.
 - يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.
- يعدّ رئيس الجمهورية في تركيا الرئيس الأعلى، فهو يمثل وحدة الأمة التركية، كما أنه يضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، فقد كان رئيس الجمهورية التركية في الدساتير السابقة ينتخب لمدة رئاسية واحدة تكون سبع سنوات وعن طريق المجلس الوطني التركي من بين أعضائه، أما بعد التعديل الدستوري الذي جرى الاستفتاء عليه في تشرين الأول عام 2007 فإن مدة الرئاسة تكون لخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم انتخابه مباشرةً من الشعب عن طريق الاقتراع المباشر، شرط ألا يقل عمره عن (40) عاماً، وأن يكون قد أنهى تعليمه الجامعي، (خضر، السياسة الخارجية_ الفواعل والدوائر، ٢٠٢٠).

لقد استطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلال هذه الإصلاحات أن يؤثر في السياسة الخارجية التركية تأثيراً واضحاً، فأصبحت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية تعبر عن رؤيته وتوجهاته.

(2) مجلس الوزراء :

لعب النظام الرئاسي التركي الجديد دوراً مهماً في إلغاء رئاسة الوزراء، وإعادة هيكلة مجلس الوزراء والوزارات، وحتى يأخذ النظام الجديد دوره يتطلب هذا الأمر أن تكون مؤسسة رئاسة الجمهورية على رأس السلطة التنفيذية، ففي النظام الجديد يجب على رئاسة الجمهورية أن تكون في مركز التنفيذ وأساس الإدارة المركزية، حيث إن بنية الإدارة المركزية في تركيا تتكون من مؤسسة رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والوزراء ومؤسسات المناطق.

يتكون مجلس الوزراء من وزراء يعينهم ويعزلهم رئيس الجمهورية بشكل مباشر، ويتم اختيار الوزراء من أشخاص لا يكونون أعضاء في البرلمان، وفي حال تم اختيار الوزراء من أعضاء البرلمان يتم إلغاء عضويتهم في البرلمان فور تعيينهم، ويكمن الهدف من هذا الفصل الوصول إلى مجلس وزراء.

يتكون مجلس الوزراء من جهات تكون فاعلة في مجالها إضافة إلى تمتعها بالخبرة السياسية التي تجعل منها خبيرة بدنياميكيات السياسة، "وإذا نظرنا إلى أول مجلس وزراء في النظام الجديد نجد أن

التعيين في وزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخزانة والمالية المشكلة حديثاً كان سياسياً"، (صوباجي، أوغلو، و ميش، ٢٠١٨، صفحة ١٧٣).

وبناءً على هذا النظام الجديد يصبح رئيس الجمهورية هو الجهة الرئيسة المسؤولة عن القضايا التنفيذية مثل صياغة السياسات العامة وتنفيذها، توفير الخدمات الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة.

(3) البرلمان:

شهدت تركيا تطوراً مؤسسياً منذ تأسيس الدولة التركية عام 1923 م، وقد شهدت العديد من التغييرات والتحولات على مستوى العملية السياسية، ولكن التحول نحو النظام الرئاسي يعد التحول الأهم في التاريخ السياسي التركي، وذلك بسبب الانعكاسات الداخلية والخارجية في آن واحد، فالتحول من نظام برلماني إلى نظام رئاسي كان له أثر كبير على طبيعة مؤسسات الدولة، وإدارة الحكم فيها، وكان من نتائج التحول السياسي القيام بالعديد من التعديلات الدستورية، خاصة على مستوى السلطات الثلاث والعلاقة فيما بينها، وعلى مستوى الصلاحيات والواجبات لكل منها، وبناءً على هذا التحول كان هناك تعديلات على صلاحيات البرلمان التركي، وأبرز تلك التعديلات الدستورية هي:

- يستخدم البرلمان صلاحياته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر تقصي برلماني أو اجتماع أو تحقيق برلماني أو سؤال خطي، (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ٢٨٢).
- يحتفظ البرلمان بسلطة تشريع القوانين والإشراف على أداء الرئيس الذي سيحظى بسلطة إصدار مراسيم رئاسية حول كل المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية، (عمير، ٢٠١٩، صفحة ١٥).
- يعد المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانوناً يتناول نفس الموضوع، (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ٣٨٢).
- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة. (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ٣٨٤).
- في حال اتّهام رئيس الجمهورية بارتكاب جريمة أو شبهة فساد فيجوز للبرلمان بغالبية ثلاثة أخماس الأعضاء (360 نائباً من أصل 600) أن يطالب بفتح تحقيق، (النجم، ٢٠٢٠، صفحة ١٥).

لقد كان النظام التركي البرلماني يعاني من خلل في العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد كانت الحكومة تعاني من سيطرة البرلمان عليها وهذا الأمر كان يحتم على تركيا الانتقال إلى النظام الرئاسي، وذلك في سبيل جعل النظام السياسي في تركيا أكثر استقراراً، كما أن النجاحات الكبيرة التي حققتها تركيا في المجال الاقتصادي الذي حقق لها نفوذاً إقليمياً ودولياً يجعلها بحاجة إلى الانتقال إلى النظام الرئاسي وذلك في سبيل تعزيز مكانة رئيس الدولة بمزيد من الصلاحيات الدستورية المطلقة التي تساعد في إدارة السياسة الخارجية.

(4) المؤسسة العسكرية والاستخبارات:

تعدّ المؤسسة العسكرية من المؤسسات الرسمية الفاعلة في السياسة الخارجية التركية، وهذا يعود إلى عوامل عدة منها تاريخية واجتماعية وثقافية فضلاً عن قوة هذه المؤسسة منذ القدم، (خضر، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، ٢٠١٦).

فالمؤسسة العسكرية تعدّ واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي التركي، وهي من الأقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين العثمانية والتركية، وماتزال الركن الأساس الذي تقوم عليه الدولة التركية الحديثة، (محفوظ، ٢٠٠٨، صفحة ١٤٧).

لكن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا عام 2016، تم وضع حد لتدخل الجيش في السياسة، وذلك في سبيل الحد من نفوذها الكبير الذي كانت تتمتع به منذ تأسيس الجمهورية، لذلك تم وضع المؤسسة العسكرية تحت رقابة جهة مدنية، وهي مجلس الدولة، وتم إلغاء المقعدين المخصصين للجيش في المحكمة الدستورية التي كانت تضم 17 مقعداً، وتم إلغاء القانون العسكري الذي يعدّ أداة من أدوات النخبة العسكرية في فرض الحكم العسكري على البلاد.

أما فيما يخص دور الاستخبارات في السياسة الخارجية التركية، فهي تلعب دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية، خاصة في الفترة التي سبقت عهد حزب العدالة والتنمية.

ويمكن تفسير تعيين هاكان فيدان وزيراً للخارجية في الحكومة التركية الجديدة على أنه مؤشر على أن العلاقات بين الأمن والسياسة الخارجية الذي ظل مستمراً منذ عام 2016 سوف يبقى مستمراً، حيث إن هناك قضايا في السياسة الخارجية تعدّ من المسائل الحيوية التي ترتبط في الجانب الأمني والعسكري، (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠٢٣، صفحة ٢٠).

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية صياغة مفهوم جديد للأمن "ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون مصدراً لتهديدات الأمن القومي التركي، فقد يكون التعاون المشترك مع دول

الجوار سبيلاً للتعامل مع كافة التهديدات التي تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي"، (صابرينة، ٢٠٢٢، ٢٠٢١، صفحة ١٩).

وقد لعبت الاستخبارات العسكرية دوراً بارزاً في تحسين علاقات تركيا مع العديد من الأطراف مثل مصر، وسورية فقد كان لهكان فيدان دور أساسي في ذلك.

إن النهج الجديد الذي يتبعه أردوغان في السياسة الخارجية التركية هو المحاولة أن يكون هناك دور منضبط للمؤسسة العسكرية والاستخبارات في صناعة السياسة الخارجية، وقد تجلّى ذلك كما قلنا من خلال تعيين هاكان فيدان وزيراً للخارجية، وذلك في سبيل الجمع بين الشخصية الدبلوماسية والعسكرية والأمنية، في سبيل منع الدخول في مواجهات عسكرية أو تصعيد عسكري جديد، حيث سيكون الهدف القادم للسياسة الخارجية التركية العمل على الحفاظ على الإنجازات التي حققها الجيش التركي إضافة إلى شرعنة الوجود العسكري التركي من قبل الجهات المعنية في المناطق التي ينتشر فيها خارج الحدود التركية مثل سورية والعراق.

خلاصة القول: إن المؤسسات الرسمية أصبحت تلعب دوراً واضحاً ومنضبطاً في السياسة الخارجية التركية، فقد أسهمت الإصلاحات الدستورية الجديدة التي قام بها حزب العدالة والتنمية في رسم دور كل مؤسسة بشكل واضح في السياسة الخارجية، وأسهمت تلك الإصلاحات بوضع حد لسطوة المؤسسة العسكرية، ما ساعد ذلك على قياس تأثير كل مؤسسة في السياسة الخارجية، إضافة إلى أن دور مؤسسة الرئاسة في صياغة السياسة الخارجية أصبح واضحاً وضوحاً كبيراً.

الجهات الفاعلة الجديدة غير الرسمية:

تعدّ هذه الجهات من المحددات الرئيسة لقوة تركيا الناعمة، كما أن هذه الفواعل عملت على تعزيز النفوذ الإقليمي والعالمي لتركيا، وقد كانت هذه الفواعل أحد المؤشرات التي تعبر عن فكرة المبادرة وتحمل المسؤولية في السياسة الخارجية التركية، وقد انعكس ذلك الأمر من خلال العمل الميداني لهذه الفواعل، وعند الحديث عن هذه الفواعل يمكن دراسة أهم هذه الفواعل وهي:

(١) مجلس الأعمال التركي الدولي:

يهدف مجلس الأعمال التركي الدولي إلى جمع المهنيين ورجال الأعمال الأتراك المقيمين في الخارج، حيث يعمل هذا المجلس على تنظيم اللقاءات بين هؤلاء المهنيين ورجال الأعمال في سبيل تقوية روابط التواصل بينهم، "ويطلق مصطلح الأتراك المجانين على الاقتصاديين الأتراك الذين يمثلون بلدهم في الخارج، حيث يصل عددهم إلى 6 ملايين شخص"، (خضر، السياسة الخارجية - الفواعل والدوائر، ٢٠٢٠).

ويتكون المجلس من مجالس زعماء الدول الأعضاء، ووزارة الخارجية، ولجنة كبار الموظفين والأمانة العامة.

ويهدف المجلس إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا السياسة الخارجية.
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والمواصلات والجمارك.
- إنشاء مناطق اقتصادية مشتركة، وإنشاء بنك للتنمية لتسريع العمل المشترك في مشروعات البنية التحتية. (البيك، ٢٠٢١)

تحرص تركيا من خلال هذا المجلس على جمع رجال الأعمال الأتراك تحت سقف هذا المجلس، وذلك في سبيل جعله المنصة الأكبر والأكثر شمولاً في هذا المجال. وفي عام 2019، قررت الدول الأعضاء خلال اجتماع في العاصمة الكازاخية نور سلطان، تأسيس غرفة التجارة والصناعة لمجلس تعاون البلدان الناطقة باللغة التركية. (البيك، المجلس التركي يتحول إلى منظمة الدول التركية ما أهميتها وأهدافها، ٢٠٢١)

وقد قام أعضاء المجلس علاقات تعاون في أكثر من 20 مجاًلاً مختلفاً.

(2) رئاسة أترك المهجر والمجتمعات ذوي القربى. (YTB)

تعدّ رئاسة أترك المهجر والمجتمعات ذوي القربى بمنزلة الجسر الذي يربط بين أبناء الجالية التركية في مختلف دول العالم، كما أنها تلعب دوراً رئيساً في تطوير وإدامة القوة الناعمة التركية في الساحة الدولية، هذه المؤسسات التي تم إنشائها حديثاً من قبل حزب العدالة والتنمية تعدّ بمنزلة روافع للدبلوماسية الثقافية التي تمارسها تركيا في الدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، فهي تساعد في استخدام الموارد المتوفرة للقوة الناعمة بشكل أكثر فاعلية، وذلك من خلال الأنشطة المتنوعة التي تقوم فيها مثل الأنشطة الثقافية، والمساعدات الإنسانية، والتعليم. (أوغلو، ٢٠١٩).

"إن رئاسة الأتراك في الخارج والجاليات ذات القرابة التي أسست في الأصل بهدف تطوير علاقات الأتراك الذين يعيشون في الخارج تقدم إسهاماً جاداً في القوة الناعمة من خلال أعمالها في مجال التعليم". (أتامان وأوكوموش، ٢٠٢٣، صفحة ٥٤).

وتهدف رئاسة أترك المهجر من خلال المشاريع المتعلقة بالجالية التركية إلى تأمين مشاركتهم الفعالة في الحياة الثقافية والاجتماعية لدى المجتمعات التي يوجدون فيها، والاستفادة العادلة من الفرص هناك، والمساهمة في نهضة تلك المجتمعات، (أوغلو، ٢٠١٩).

كما أن هناك برامج تختص بالمشاكل الفردية والأسرية للجالية التركية، حيث تقدم لهم من خلال هذه البرامج الاستشارات اللازمة.

كما تحرص رئاسة أترك المهجر على حفاظ شباب الأتراك في الخارج، على لغتهم الأم وثقافتهم، وتعمل على ترسيخ الروابط الثقافية والاجتماعية بينهم وبين وطنهم الأم تركيا. ومن الأمثلة على

نشاط رئاسة أترك المهجر والمجتمعات ذوي القربى ما تقوم به على الصعيد الأكاديمي، حيث تقدم المؤسسة التركية منحاً دراسية وتحفيزية لأبناء الجالية التركية من طلاب الماجستير والدكتوراه، فضلاً عن منح أخرى للتخصص في بعض المجالات العلمية.

(3) رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA):

أسست رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" بقرار من مجلس الوزراء التركي في 24 كانون الثاني/ يناير عام 1992 استجابة لحاجة الجمهوريات التركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد كانت تركيا أول الدول التي اعترفت بالجمهوريات التركية المستقلة في تلك الأيام مثل كازخستان، طاجيكستان، أذربيجان وقرغيزستان، (خضر، السياسة الخارجية_ الفواعل والدوائر، ٢٠٢٠، صفحة ١٥).

ترتبط تركيا مع هذه الجمهوريات بروابط متعددة منها رابط اللغة والثقافة المشتركة، وهذا الأمر ساعد تركيا على تمكين علاقاتها مع تلك الجمهوريات، وقد حرصت تركيا من خلال سياستها الخارجية على المحافظة على العلاقات القوية مع تلك الدول الناطقة بالتركية، وهذا الأمر يمثل الرؤية التركية الدائمة، وقد اكتسبت هذه الرؤية أهمية كبيرة في السياسات الدولية خاصة في السنوات العشرين الأخيرة.

وقد قامت تركيا بتأسيس وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" في سبيل تنسيق وتطبيق أولويات السياسة الخارجية التركية والأنشطة المرتبطة بها. ومع مرور الزمن أصبحت "تيكا" من أهم أدوات القوة الناعمة التركية، كما أصبحت "تيكا" من أهم ممثلي صورة تركيا الإيجابية بمساعداتها الإنسانية والتنمية التي قدمتها في العديد من الدول الأفريقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، (أتامان وأوكوموش، ٢٠٢٣، صفحة ٥٢).

وقد قامت "تيكا" بتوسيع مجال عملها بصورة كبيرة جداً خلال فترة حزب العدالة والتنمية. حيث قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بإجراء تغييرات في السياسة الخارجية التركية وذلك في سبيل جعل تركيا عنصراً فاعلاً سواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي. وبناء على هذه التغييرات عملت "تيكا" على توسيع مجال عملها من الناحية الجغرافية، حيث تنتشر مكاتب "تيكا" فيما يقارب ستين دولة وتمارس أنشطتها في حوالي 170 دولة.

ومنذ عام 2002 وإلى اليوم تعمل "تيكا" على زيادة تأثيرها وانتشار حملاتها في الخارج من خلال الحملات والمساعدات التنموية التي تنفذها في الخارج، مثال على ذلك مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني في قطاع غزة الذي يعدّ من أبرز مشاريع "تيكا" في مجال القطاع الصحي. إن وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" تسهم إسهاماً فعالاً في خدمة السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال الأنشطة التي تقدمها، والتي بدورها تسهم في تعزيز دور تركيا الإيجابي في الساحة الدولية.

(4) مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH):

تأسست مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية في إسطنبول عام 1992 بهدف جمع التبرعات والمساعدات الإنسانية لضحايا حرب البوسنة المسلمين، وقد مارست مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية عملها في البداية بصورة تطوعية، وبقيت على هذه الحالة إلى عام 1995 حين تم الإعلان عن تأسيسها بشكل فعلي كهيئة إغاثية إنسانية، وقد اتخذت من إسطنبول مقراً لها. تمارس الهيئة عملها في مناطق الأزمات والصراعات مثل الشيشان وفلسطين وسورية، وقد اتسعت أعمال المنظمة اتساعاً كبيراً لتشمل العديد من بلدان القارات الخمس. تقوم مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية بالعديد من الأعمال، منها تقديم المساعدات الغذائية والتعليم والصحة والأعمال التنموية، كما أنها تشترك مع العديد من المنظمات بنشاطات مشتركة فهي عضو في اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي والمنتدى الإنساني العالمي، كما أن الهيئة عضو مستشار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. تدرج أعمال مؤسسة الإغاثة التركية تحت مظلة الدبلوماسية الإغاثية، وقد حازت ثقة المئات من الجهات وحصلت على العديد من الجوائز والأوسمة تقديراً لجهودها لأجل ما تقوم به من مشاريع التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

(5) مؤسسة وقف المعارف التركية (TMV):

تأسست مؤسسة المعارف التركية عام 2016 بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016، بوصفها مؤسسة تعليمية بديلة لنشاطات تنظيم فتح الله غولن التعليمية خارج تركيا، (أتامان وأوكوموش، ٢٠٢٣، صفحة ٥٥).

لقد كان هدف حكومة العدالة والتنمية من إنشاء مؤسسة المعارف التركية القضاء على أفكار حركة فتح الله غولن في هذا المجال، فقد كانت حركة فتح الله غولن تسيطر على عديد من المدارس التعليمية سواء داخل تركيا أم خارجها، كما أنها كانت تسيطر على مدارس عسكرية تشرف على تخريج العديد من القادة العسكريين.

تعّد مؤسسة المعارف التركية المؤسسة الوحيدة - عدا وزارة التعليم القومي - التي تمتلك صلاحية إنشاء مدارس نيابة عن الدولة التركية في الخارج، (أتامان وأوكوموش، ٢٠٢٣، صفحة ٥٥).

وقد لعبت مؤسسة المعارف التركية دوراً بارزاً في تدعيم القوة الناعمة التركية في الساحة الدولية، حيث تعّد من المؤسسات المهمة في مجال الدبلوماسية الثقافية التي تعتمد عليها تركيا في دعم برامج سياستها الخارجية، خاصة في المناطق التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية، ولا تقتصر مهمة مؤسسة المعارف التركية على محاربة مؤسسات حركة فتح الله غولن فقط، بل هي أيضاً مؤسسة عامة تضطلع بتنفيذ أنشطتها التعليمية في الخارج نيابة عن تركيا لسنوات عديدة. (أكجون، ٢٠٢٢).

لقد استطاعت مؤسسة المعارف التركية من خلال البرامج التعليمية التي تقدمها "إنشاء سمعة تركيا في مجال التعليم الدولي". (أتامان وأوكوموش، ٢٠٢٣، صفحة ٥٥).

(6) رئاسة الشؤون الدينية التركية:

أنشئت رئاسة الشؤون الدينية التركية عام 1924 في نفس اليوم الذي تم فيه إلغاء الخلافة العثمانية ومنصب شيخ الإسلام، وقد تم تأسيس رئاسة الشؤون الدينية لتكون مسؤولة عن تدبير الأمور المتعلقة بالشعائر الإسلامية والمبادئ الأخلاقية المتعلقة فيها، "لقد جاء النص على وجود رئاسة الشؤون الدينية من قبل الدستور الذي ضمن بنيتها الإدارية ومجال سلطتها القضائية، وقد حدد واجباتها من قبل مكتب رئيس الوزراء، لذا يتطلب فإن تغييرها أو إغلاقها تعديلاً في اللائحة الدستورية نفسها"، (ياكار وياكار، ٢٠١٧، صفحة ٦).

منذ نشأة رئاسة الشؤون الدينية في تركيا انحصر عملها في مجال دعم الخدمات الدينية مثل تعيين الأئمة والدعاة والمفتين، وبناء المساجد، وتوضيح المسائل الشرعية والفقهية. كان لوصول حزب العدالة والتنمية دور رئيس في إعادة صياغة الدور الذي يقع على عاتق رئاسة الشؤون الدينية، فقد تحولت رئاسة الشؤون الدينية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية إلى جهاز دولة رئيس، يتولى أجندة سياسية وأيديولوجية أكثر صراحة ومنبثقة من توصيات الحزب الحاكم نفسه. (ياكار وياكار، ٢٠١٧، صفحة ٧).

تلعب رئاسة الشؤون الدينية التركية دوراً خفياً ذا فاعلية كبيرة في حماية وتحسين المصالح القومية التركية من خلال الوسائل الدينية التي تتبعها في توجيه شرائح اجتماعية ضخمة، لذلك يمكن النظر إلى العمل الذي تقوم به رئاسة الشؤون الدينية التركية على أنه عمل يأتي في خدمة سياستها الخارجية، حيث إن السياسة الخارجية التركية تعتمد على التأثير الذي تقوم به رئاسة الشؤون الدينية، خاصة في المناطق الجغرافية التي تنتشر فيها الثقافة والقيم العثمانية في سبيل إقامة جسر بين تركيا والشرق الأوسط. (ياكار وياكار، ٢٠١٧، صفحة ٢٥).

لقد لعبت رئاسة الشؤون الدينية التركية دوراً مهماً في إطار الدبلوماسية الدينية التركية، من خلال تعزيز دور وموقع تركيا في خريطة العالم الإسلامي. (أتامان وأوكوموش، ٢٠٢٣، صفحة ٥٣). وفي سبيل دعم عمل رئاسة الشؤون الدينية التركية تم تأسيس وقف الديانة التركي عام 1974 ما ساعد في زيادة النشاط الثقافي والديني لرئاسة الشؤون الدينية التركية.

الخاتمة:

مع تعدد القضايا العالمية منذ نهاية القرن العشرين أصبحت السياسة الخارجية ظاهرة معقدة، فالدولة لم تعد تصنع السياسة الخارجية وحدها، بل أصبحت الفواعل غير الرسمية جزءاً مهماً في صناعة السياسة الخارجية. ومع مشاركة الفواعل غير الرسمية في صياغة السياسة الخارجية أصبحت تلك

الفواعل تحظى بأهمية كبيرة، وذلك نظراً لما تمارسه من تأثير مباشر أو غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية.

لقد ساعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، واتباعه نهجاً إصلاحياً شاملاً لتركيا على تحقيق تحولات كبيرة ومهمة، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي، فقد استطاع حزب العدالة والتنمية على المستوى الداخلي إصلاح المؤسسات إصلاحاً كبيراً من خلال إعادة تعريف دور كل مؤسسة، ما ساعد على تحقيق التقارب بين الدولة والمؤسسة والانتقال إلى العمل بشكل منظم ومتكامل، حيث أخذت كل مؤسسة على عاتقها العمل بشكل عقلاني.

ساعد ذلك في خدمة برامج السياسة الخارجية التركية في الخارج إضافة إلى الدور المهم الذي لعبته هذه المؤسسات في حشد الجمهور في الخارج من أجل حماية المصالح القومية التركية، ولم تصل هذه المؤسسات إلى هذه المرحلة من الإنجازات إلا بعد أن فهمت السياسة الخارجية التركية فهماً صحيحاً، كما أن هذه الفواعل الجديدة استطاعت من خلال الأدوات التي استخدمتها سواء الجغرافية أم التاريخية أم العرقية أم الدينية، بناء هوية جديدة لتركيا لعبت دوراً مهماً في سياستها الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى العالمي.

بناء على ذلك يمكن القول: إن الفواعل الجديدة استطاعت أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في صياغة السياسة الخارجية التركية إلى جانب المؤسسات الرسمية، مستفيدة من طبيعة النظام السياسي التركي، خاصة بعد مرحلة الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، حيث عدّ ذلك العامل المؤثر في تنشيط تلك الفواعل.

المراجع:

أحمد النعيمي. (٢٠١١). *السياسة الخارجية* (المجلد الأول). ٢٠١١. دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.

أحمد عارف الكفارنة. (١ أكتوبر، ٢٠٠٩). *العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. دراسات دولية*. جامعة بغداد.

أحمد مشعان النجم. (١٥ يناير، ٢٠٢٠). *النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية. مجلة العلوم السياسية. كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة الأنبار.*

إسماعيل صبري مقلد. (١٩٨٢). *نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة* (المجلد الأول). الكويت: جامعة الكويت. دار ذات السلاسل.

إسماعيل صبري مقلد. (١٩٩١). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

إسماعيل صبري مقلد. (٢٠١٣). *السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية* (المجلد الأول). المكتبة الأكاديمية.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. (يوليو، ٢٠٢٣). *السياسة الخارجية التركية في حدود الولاية الجديدة لأردوغان (حدود الاستمرارية والتغير)*. محاور وحوار، الأولى.

أمينة أنيس ياكار، و سميرة ياكار. (يونيو، ٢٠١٧). *رئاسة الشؤون الدينية في تركيا: أدوار وتحولات*. (عبد الغفار عبد العاطي، و يوسف عبدالله حجاج، المحررون) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

بن أفرول صابرينة. (٢٠٢١، ٢٠٢٢). *التحولات السياسية الخارجية التركية بعد مجيء رجب طيب أردوغان*. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بحث ماجستير منشور.

بيروك ألكون. (١١ أغسطس، ٢٠٢٢). *المعارف التركية .. مؤسسة حكومية لمواجهة مدارس منظمة غولن حول العالم*. تاريخ الاسترداد ١٢ يناير، ٢٠٢٤، من نون بوست:

<https://www.noonpost.com/44635/>

جيلين بالمر. كليفتون مورجان. (٢٠١١). *نظرية السياسة الخارجية* (المجلد الأولي). جامعة الملك سعود.

حسن تركي عمير. (١٧ ديسمبر، ٢٠١٩). *الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي. مجلة مدارات سياسية.*

خليل عبد المنعم مرعي. (٣١، ٧، ٢٠١٨). *مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، صفحة ٥٣. تاريخ الاسترداد* الاثنين ٤، ٢٠٢٣، من <https://dx.doi.org/10.21608/esalexu.2018.110750>

رئاسة الجمهورية التركية. (بلا تاريخ). *الوظائف والصلاحيات. تاريخ الاسترداد ١٢ ديسمبر، ٢٠٢٣، من رئاسة الجمهورية التركية:*

https://www.tccb.gov.tr/ar/cumhurbaskanligi/gorev_yetki/

زاهر البيك. (١٥ نوفمبر، ٢٠٢١). *المجلس التركي يتحول إلى منظمة الدول التركية.. ما أهميتها وأهدافها؟ تاريخ الاسترداد ٤ يناير، ٢٠٢٤، من الجزيرة نت: <https://2u.pw/Owa3vCc>*

سلمى شيباني. (٢٠١٤ - ٢٠١٥). *دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة.*

عربي لادمي محمد. (الثلاثاء ٢٧/ديسمبر، ٢٠١٦). *السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات. تاريخ الاسترداد الخميس ٤، ٢٠٢٣، من المركز الديمقراطي العربي:*

<https://democraticac.de/?author=2>

عقيل سعيد محفوظ. (٢٠٠٨). *جذليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة* (المجلد الأولي). دبي، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

محمد البخاري. (١٧ أغسطس، ٢٠٠٩). *اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. تاريخ الاسترداد ١٩ نوفمبر، ٢٠٢٣، من: bukharimailru:*

http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog-post_17.html?m=1

